

تصور مقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية

السعودية في ضوء رؤية (٢٠٣٠)

دكتور خالد بن محمد بن عبد الله الدهمش

أستاذ أصول التربية المشارك كلية التعليم المستمر وخدمة المجتمع

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل الجامعات السعودية، ومن ثم وضع التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج العلمي الأكثر مناسبة لطبيعة الدراسة الحالية، وتوصلت إلى نتائج منها أن الجامعات السعودية تعتمد اعتماداً كلياً في تمويلها على ميزانية الدولة، اللوائح والأنظمة تسمح للجامعات في تنوع مصادر تمويلها كاستثمار أملاك الجامعة و المشاريع البحثية والأوقاف، وأوصت الدراسة بضرورة تنوع مصادر تمويل الجامعات، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في تمويل الجامعات والاهتمام بمراكز الأبحاث وتطويرها والتركيز على الأبحاث التطبيقية لاستثمارها في تمويل الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠. الكلمات المفتاحية : التمويل، التعليم الجامعي، الجامعات السعودية، رؤية المملكة، المنهج الوصفي التحليلي

Abstract:

This study aims at knowing the actual ways of financing Saudi universities and to lay the foundations of an initial view of a

proposal for finding ways to finance Saudi universities in light of the Saudi national vision 2030. Believing it to be the approach that best suits such a study, the researcher used the descriptive analytical approach. The result of this study shows that Saudi universities depend completely on governmental support. It also shows that the rules and regulations permit these universities to diversify their financial resources in various ways such as investing their properties, their research projects, and their endowments. The study therefore recommends that it is necessary for Saudi universities to diversify their financial resources, and that the private sector should be encouraged and stimulated to participate in financing these universities, too. Moreover, this study recommends that research centers should be developed and enhanced, and that they should focus on applied research which would boost their financial resources in light of Saudi national vision 2030

Key words: Finance , Higher Education , Saudi Universities, Saudi National Vision , Descriptive analytical Approach

مقدمة

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من أجل

تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة وعلى المؤسسات المصغرة بصفة خاصة، نظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات. وقد سبق وذكرنا أن المؤسسات المصغرة تواجه مجموعة من المعوقات والمشكلات التي تعيق نشاطها ونموها وتطورها، مع مراعاة أن نوعية هذه المشاكل ودرجة حدتها تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية الخاصة بكل دولة.

ووظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث إنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقها، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي وكما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لا بد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الاحتياج وكيفية الحصول عليه، وقد تعددت تعاريف التمويل والتي نذكر منها حيث يعرفه (محمد العربي، ٢٠٠٦) بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

وتعاني أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر في مستوى العملية التعليمية، وأداء الأنظمة الفرعية المكونة للتعليم، وإن اختلفت بالطبع بدرجة تأثير هذه الصعوبات والمشكلات من دولة إلى أخرى.

ويعد الأنفاق على التعليم العالي من أعقد المشكلات التي يواجهها التعليم العالي وأكثرها إثارة للجدل خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، إذ أن هناك جدل الذي يتوقف بين أنصار الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضوع، فالبعض يعالج هذه المسألة من منظور اقتصادي بحت داعياً إلى إلغاء المجانية، وتحميل الطالب وأسرته نفقات تعليمه، وربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل ومتطلبات الصناعة والتجارة،

والتوسع فى فتح الجامعات الخاصة، والبعض الآخر ينطلق منطلقاً اجتماعياً منادياً بالإنفاق العام والتوسع فى القبول لتحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، وثالث يغلب النواحي المعرفية والأكاديمية مؤكداً على الجدارة والأهلية فى القبول والتمويل المختلط فى الأنفاق. (عبالله الهلاوى، ٢٠٠٠)

ويبدأ إصلاح التعليم من توفير التمويل الكافى لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الرامية إلى إتاحة التعليم للجميع وبالجودة المطلوبة، شرط أن يتمتع هذا التمويل بالاستمرارية والتصاعدية حتى يفى بالاحتياجات المتزايدة للخدمات التعليمية فى ظل تزايد أعداد المستحقين للتعليم، وبينما تكفل الموائيق الدولية والدساتير المحلية مجانية التعليم للجميع خاصة فى مراحلها الأولى، يعكس الواقع عجز حكومى عن توفير هذا التمويل، بل وتؤكد الأرقام تناقص التمويل الفعلى من عام لآخر وتكمن مشكلة التمويل الحكومى للتعليم فى الجمع بين قضيتين رئيسيتين وهما كفاية التمويل وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية؛ أي كفاية التمويل لضمان تحقيق الأهداف التعليمية والقضاء على عدم التكافؤ فى الفرص التعليمية بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية أي بين الذكور والإناث وبين الأغنياء والفقراء وبين المناطق الريفية والحضرية وغيرها. (عزب، ٢٠١٧)

ولقد حظي قطاع التعليم فى المملكة العربية السعودية باهتمام خاص من الدولة تمثل ذلك فى خطط التنمية التى منحت التعليم الكثير من الامتيازات والمزايا ودعمته بشتى الطرق وأنفقت عليه إنفاق سخيا حيث بلغ فى ميزانية ٢٠١٧ (٢٠٠ مليار ريال) يمثل قرابة ٢٢٪ من إجمالي نفقات الدولة (بيانات ميزانية الدولة وزارة المالية، ٢٠١٧). وتعد الجامعات أحد أنساق التعليم فى المملكة العربية السعودية وأهمها فقد شملتها الدولة بالدعم السخي لإدراكها بالدور الكبير والمحوري الذي تقوم به فى تزويد المجتمع

بكافة احتياجاته من الكفاءات البشرية في مختلف التخصصات التي تحتاجها الدولة في خططها التنموية واستأثرت الجامعات بميزانيات ضخمة لتمويل برامجها وتأمين احتياجاتها و لرفع كفاءة مخرجاته من المهن المختلفة حيث بلغ مقدار ما خصصته الدولة للجامعات السعودية من ميزانيات خلال عشرة أعوام من (عام ٢٠٠٦ م إلى عام ٢٠١٥ م) بلغت ٣٥٤.٦ مليار ريال (إحصائيات، وزارة المالية ٢٠١٦)

هذا التمويل السخي جاء من الدولة للجامعات لإدراكها بأهميته وانعكاسه على مخرجات التعليم الجامعي "يحظى موضوع تمويل التعليم وعلاقته بالنفقات التعليمية من حيث تحكمه في حجم الموارد المالية التي يتم توفيرها للتعليم وعلاقته بالنفقات باهتمام رجال التربية للتأثير الذي يتركه التمويل على المخرجات التعليمية" (السبيعي، ١٤٢٩ هـ).

مشكلة الدراسة :

تعتمد الجامعات في المملكة العربية السعودية على التمويل الحكومي وهذا التمويل يقتص جزء كبير من الميزانية العامة للدولة ويخضع هذا التمويل واستمراره للتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط حيث تمثل إيراداته الجزء الأكبر للميزانية الدولة وفي حال تقليص التمويل الحكومي للجامعات لأي سبب سينعكس ذلك على قيام الجامعات بأدوارها في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وربما إلى ضعف في كفاءة المخرجات التعليمية "وفي ضوء المتغيرات الاقتصادية التي تمر بها المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر، فإنه لا يمكن الاستمرار في نمط التمويل ذاته واعتماد الجامعات السعودية في تمويلها على الحكومة كمصدر أساس " (الشنيفي، ٢٠١٨)، وأكدت على ذلك العديد من الدراسات مثل دراسة (أمل الحربي، ٢٠١٧) ودراسة (شريفة شامي، ٢٠١٨)، ودراسة (محمد مخلص، ٢٠١٧) لذا تعتبر قضية

تمويل الجامعات السعودية من القضايا المهمة والملحة وهناك حاجة لإيجاد بدائل للتمويل الحكومي وتنويع مصادر تمويلها لذا جاءت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وحتت عدد من الأهداف ومن تلك الأهداف تحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم وتنويع مصادر الدخل وتطويرها، وأكدت على ذلك دراسة (أمانة الدمخ، ٢٠١٩)، ودراسة (هادية اليامي، ٢٠١٨) وهذا ما سيقوم به الباحث في دراسته الحالية وذلك بالإجابة عن الأسئلة التالية :

١. ما واقع تمويل الجامعات السعودية في المملكة العربية السعودية ؟.
٢. ما هي محددات تمويل التعليم الجامعي من حيث المصادر وأليات الإنفاق ؟
٣. ما التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ؟

أهداف الدراسة:

١. التعرف على واقع تمويل الجامعات السعودية في المملكة العربية السعودية.
٢. التعرف على محددات تمويل التعليم الجامعي من حيث المصادر وأليات الإنفاق
٣. تقديم التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية

تقتصر الحدود الموضوعية لهذه الدراسة على بناء تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

الحدود المكانية:

المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية:

العام الجامعي ١٤٤١-١٤٤٢هـ

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

- ١) تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية إيجاد تمويل للجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
- ٢) توفر البيانات والمعلومات التي يحتاجها المسؤولين في وزارة التعليم عن واقع تمويل الجامعات وسبل تطوير هذا الواقع.
- ٣) وضع تصور لأليات جديدة لمصادر تمويل التعليم الجامعي بالسعودية وكذلك أليات للإنفاق
- ٤) تثير هذه الدراسة المكتبة التربوية بما تحويه من مفاهيم وأدبيات وأهداف حول تمويل الجامعات السعودية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
- ٥) ستكون هذه الدراسة بمثابة الله منطلق لباحثين للتعرف على المزيد في هذا المجال.
- ٦) أنها تعالج موضوعاً ذا أهمية ألا وهو تمويل الجامعات في المملكة العربية السعودية.

٧) الحاجة إلى توجيه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية إلى مصادر بديلة غير تقليدية للتمويل من أجل الرقي بمثل هذه المؤسسات، ومواكبة التطورات المحلية والعالمية.

الأهمية التطبيقية :

١. تحقيق الاستفادة الكاملة من القدرات والإمكانات المتاحة للجامعات السعودية لتعزيز مواردها المالية لتتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
٢. يسهم في مساعدة المسؤولين في الجامعات السعودية في إدخال التعديلات اللازمة فيما يختص بالبرامج المقدمة للتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
٣. وضع مقترحات تسهم في إيجاد مصادر بديلة غير تقليدية لتمويل الجامعات السعودية.

مصطلحات الدراسة :

التصور: تخطيط مستقبلي من قبل باحثين أو تربيون مبني على نتائج فعلية ميدانية من خلال أدوات منهجية كمية أو كيفية لبناء إطار فكري عام.(زين الدين، ٢٠١٣)

التعريف الإجرائي :- وهو التخطيط الجيد والممنهج لوضع تصور مقترح لأليات مبتكرة لتمويل التعليم الجامعي مبني على نتائج ميدانية تحلل واقع تمويل التعليم الجامعي بالسعودية.

التمويل

البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة " (ساكر، ٢٠٠٦)

التعريف الإجرائي :- وهو إيجاد طرق جديدة مبنية على أسس مستقاة من رؤية السعودية ٢٠٣٠ تهتم بزيادة تمويل التعليم الجامعي بالسعودية.

الجامعة

مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. (الثبتي، ٢٠٠٠)

تمويل التعليم الجامعي

هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة. (البحيري، ٢٠٠٤)

التعريف الإجرائي:- هو عملية تحليل الموارد والمخصصات للتعليم الجامعي بالسعودية بهدف وضع مقترحات تسهم في إيجاد مصادر بديلة غير تقليدية لتمويل الجامعات وفق رؤية السعودية ٢٠٣٠.

الرؤية :

جمع رؤى، مصدر رأى وهي هدف طموح يسعى للوصول إليه في المستقبل (المعجم الوسيط، ١٩٩٨م).

التعريف الإجرائي: - وهو هدف يسعى إلى تحقيق زيادة موارد التعليم الجامعي بالمملكة السعودية.

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

هي رؤية تبنتها المملكة تحت مسمى رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتكون منهجاً وخريطة طريق للعمل الاقتصادي التنموي في المملكة واشتملت الرؤية على عدد من الأهداف الإستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج. (الفوزان، ٢٠١٨)

التعريف الإجرائي هي تلك الرؤية التي تؤدي الى وجود حلول مبتكرة لإيجاد مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

الأطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

اصبح التعليم في هذا العصر قوة تحدد مواقع المجتمعات ونفوذها، حيث انقسم العالم في عصر ما بعد الحداثة إلى متقدم يملك العلم وينتج المعرفة، وإلي متخلف يستورد العلم ويستهلك المعرفة، ويمثل التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وبات من الواضح أن مقياس التقدم في هذه الأونة الاخيرة يعتمد على ما تملكه الدول من ثروات طبيعية، بقدر ما يعتمد على ما يمتلكه من ثروة بشرية متسلحة بالعلم وقادرة على إنتاج المعرفة؛ لذا يعد التعليم العالي المحرك الرئيس لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، ويظهر أثر مردوده في شكل مخرجات من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في جميع قطاعات الحياة، كما أن مقياس التقدم والتخلف يقدر بمدى كل من الإمساك بناصية العلم والقدرة على تسخيرها، فالعائد من التعليم العالي عائد مرتفع، ويمكن أن يكون مضمون النتائج إذا ما تم التخطيط الجيد لموارد البشرية

والمادية اللازمة لإدارته، وإذا ما تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر، لذلك كان الاستثمار في التعليم هو أفضل أنواع الاستثمار إذا ما توافرت له الأموال الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة منه، والتي تساير المستجدات العالمية (عبدالودود مكروم، ٢٠٠٣)

وعلى الرغم من الاعتراف الواسع بأهمية التعليم العالي، إلا أنه يواجه العديد من المتغيرات العالمية؛ وذلك بسبب الطفرة الهائلة في مجالات البحث العلمي وموضوعاته، وأصبح يواجه أيضا تحديا كبيرا يتمثل في ضعف مشاركة الكلفة في التعليم والتمويل ومصادره التي تحد من تحقيق الأهداف التنموية، خاصة في بعض البلاد النامية والتي تعاني نقص في مواردها، وتسعى في الوقت ذاته إلى توفير تعليم متميز وجودة عالية، وذلك لتأمين التعليم المناسب للطلاب بالكم والنوعية المناسبة.

وتؤكد العديد من الدراسات والمؤتمرات العالمية على صعوبة استمرار التوسع في التمويل الحكومي غير المحدود لمؤسسات التعليم العالي سواء للمؤسسات القائمة أو المزمع تطويرها، أو افتتاح مؤسسات جديدة وهذا يستدعي البحث عن وسائل جديدة لمشاركة الكلفة في التعليم العالي في المملكة بالإضافة لما يتوافر من الموارد الحكومية من تمويل التزمت به وفقا لما نصت عليه وثيقة سياسة التعليم من "ان التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تفرض الدولة رسوما دراسية على الدارسين مقابل تعليمهم وقد شهدت السنوات الأخيرة جهودا واضحة لفتح أبواب التمويل الخارجي لمؤسسات التعليم العالي فعلى سبيل المثال دعت خطة التنمية السادسة للمؤسسات الحكومية والخاصة والافراد ورجال الاعمال إلى تمويل مراكز البحث العلمي وتقديم المنح الدراسية ودعم التجهيزات المختلفة كما دعت الجامعات الى تبني الخدمات الإستشارية والبحثية للقطاع الخاص مقابل تمويل الجامعات (محمد مخلص، ٢٠١٧)

التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

ويعتمد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تمويله على الدولة، ومع زيادة الإقبال على التعليم العالي ومع ظهور مؤسسات التعليم العالي الأهلية، والتوجه العالمي للإرتقاء بمعدلات الأداء الجامعي، تظهر أهمية تنوع مصادر تمويل التعليم العالي، وذلك بالتفكير في إيجاد بدائل لتمويل التعليم العالي السعودي، ومحاولة الإنقزال من الإعتماد على القطاع الحكومي إلى المساعدات الاهلية والتطوعية والذي يؤكدها هذا النمو المتسارع للمنظمات غير الحكومية، وفي نفس الوقت النهوض بالعملية التعليمية وتحسين مستوي خدماتها ومخرجاتها (الطويرقي، ٢٠١٢).

مراحل تطور التعليم في المملكة العربية السعودية:

لقد تضمنت مراحل تطور التعليم في المملكة العربية السعودية تحسين وتطوير البيئة الإدارية في الوزارة وإدارات التعليم وكذلك اعتماد التوجه الإداري غير المركزي وإعطاء الصلاحية للإدارات والمدارس بالعمل فيما يخدم المنظومة التعليمية. كما وشملت مراحل تطور التعليم في المملكة تطوير الأنظمة والإجراءات بما يكفل جدية العمل والانضباط في النظام التعليمي وتعزيز العدالة ومكافأة طاقم العملية التعليمية سواء من الإدارة أو المعلمين أو الطلاب على الأداء المتميز. حيث تضمنت مراحل تطور التعليم المتقدمة في المملكة العربية السعودية رفع في كفاءة الأداء وتفعيل التقنيات الحديثة المساندة في منظومة العمل التعليمي (١٠)

لا شك أن التعليم في المملكة العربية السعودية يحتاج بناء فلسفة المناهج وسياساتها وأهدافها وآلية تفعيلها وربط ذلك في برامج إعداد المعلم وتطويره المهني، كما أن التعليم يحتاج إلى ارتقاء في سبل التدريس التي تجعل المتعلم هو المحور وليس المعلم وكذلك يتطلب التعليم في المملكة العربية السعودية التركيز على بناء المهارات

وصقل الشخصية وزرع الثقة وبناء روح الابداع لدى الطلاب، بالإضافة إلى بناء بيئة مدرسية أكثر تحفيزاً وجاذبيةً للتعليم، أي تكون مرتبطة بمنظومة خدمات مساندة ومتكاملة، كما أنه يوجد في المملكة العربية السعودية مؤسسات شاملة التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة وتوفر الدعم المناسب لجميع الفئات منهم، يحتاج التعليم إلى توسع في تلك المؤسسات وكذلك زيادة توفير الحضانات ورياض الأطفال وتفعيل ارتباطها مع منظومة التعليم، إلا أن هناك العديد من المشكلات أو السلبيات التي تواجه التعليم في المملكة العربية السعودية المتمثلة في (عبد الوافي، ٢٠١٧):-

١. قلة توفر الخدمات والبرامج التعليمية لبعض الفئات الطلابية.
٢. ضعف البنية التعليمية المحفزة على الابداع والابتكار.
٣. ضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب.
٤. ضعف بنية الاستثمار في التعليم الأهلي وغياب الخدمات التي تدعم صناعة تعليم مزدهر.
٥. ضعف مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق.
٦. تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية وضعف مهارات التقويم لدى المعلمين.

نمو الجامعات السعودية :

الجامعة أعلى مراتب الهرم التعليمي بل ومن أهمها لذا بينت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية التشريعات والنظم التي تنطلق منها الجامعات السعودية منها في جميع أعمالها ومن ذلك أن التعليم في جميع مراحلها بما فيه التعليم الجامعي مجاني ومتاح للجميع وتعتمد الجامعات السعودية في تمويل برامجها على ميزانية الدولة (المادة ٢٣٢ وثيقة سياسة المملكة) وبين نظام مجلس لتعليم العالي في الموارد المالية

للجامعات حيث أوضحت المادة (الخمسون) أن لكل جامعة ميزانية تصدر بمرسوم ملكي يوضح الإيرادات والنفقات، نتيجة لذلك أصبح هناك إقبال كبير من الطلاب والطالبات للالتحاق بالتعليم الجامعي هذا الإقبال دفع بالمسؤولين عن التعليم إلى التوسع في التعليم الجامعي حيث شاهدنا حراكاً متسارعاً في إنشاء الجامعات فتضاعفت أعداد الجامعات السعودية وانتشرت فروعها بتخصصاتها المتعددة والمختلفة في كافة مدن ومناطق المملكة معتمدة الوزارة في ذلك على بعدين في ذلك هما نشر التعليم الجامعي في مناطق ومحافظات المملكة وبذلك تتاح فرص القبول لدى الطلاب بشكل أكبر من السابق، والعمل الجاد على فتح التخصصات المتوافقة فعلياً مع حاجة الفعلية سوق العمل هذا التوسع في إنشاء الجامعات في مختلف مناطق ومحافظات المملكة نتج عنه ارتفاع ملحوظ في نسبة التحاق الطلاب والطالبات في التعلم الجامعي " أسهم تشجيع ودعم التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية من قبل الدولة إلى تزايد الإقبال عليه إلى الحد الذي يمكن وصفه بالانفجار " (الشنيفي، ٢٠١٨) إن من أبرز نتائج التوسع في عدد الجامعات والكليات، التزايد في نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم العالي، ففي عام ١٤٢٧ بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي ٣٠.٢ % من إجمالي السكان في عمر الالتحاق بالتعليم الجامعي من إجمالي سكان المملكة العربية السعودية. وفي عام ١٤٣١ ارتفعت نسبة الالتحاق لتصبح ٣٧.٨ % وبلغ عدد الملتحقين بالجامعات السعودية في عام ١٤٣٧ - نحو ١.٤٢ - مليون طالب وطالبة، حيث بلغت نسبة الارتفاع في الالتحاق بالتعلم الجامعي خلال أربع عقود ٢٦٠٠% (إحصائية وزارة التعليم، ١٤٣٨هـ)، وبينت الإحصائية نفسها أن عدد الجامعات الحكومية ارتفع في عام ١٤٣٧ إلى ٢٨ جامعة مقارنة بعددها في عام ١٤٠٠هـ حيث

كان عددها لا يتجاوز ثمان جامعات فقط محققاً ارتفاع بلغت نسبته ٣٥٠ ٪ (انظر جدول رقم -١-)

جدول رقم -١-

الجامعة	موقعها
<u>جامعة الملك سعود</u>	<u>الرياض</u>
<u>الجامعة الإسلامية</u>	<u>المدينة المنورة</u>
<u>جامعة الملك فهد للبترول والمعادن</u>	<u>الظهران</u>
<u>جامعة الملك عبد العزيز</u>	<u>جدة</u>
<u>جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية</u>	<u>الرياض</u>
<u>جامعة الملك فيصل</u>	<u>الإحساء</u>
<u>جامعة أم القرى</u>	<u>مكة المكرمة</u>
<u>جامعة الملك خالد</u>	<u>أبها</u>
<u>جامعة القصيم</u>	<u>بريدة</u>
<u>جامعة طيبة</u>	<u>المدينة المنورة</u>
<u>جامعة الطائف</u>	<u>الطائف</u>
<u>جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية</u>	<u>الرياض</u>
<u>جامعة الباحة</u>	<u>الباحة</u>
<u>جامعة حائل</u>	<u>حائل</u>

<u>الجوف</u>	<u>جامعة الجوف</u>
<u>جازان</u>	<u>جامعة جازان</u>
<u>نجران</u>	<u>جامعة نجران</u>
<u>تبوك</u>	<u>جامعة تبوك</u>
<u>الرياض</u>	<u>جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن</u>
<u>عرعر</u>	<u>جامعة الحدود الشمالية</u>
<u>الدمام</u>	<u>جامعة الدمام</u>
<u>الخرج</u>	<u>جامعة سطاتم بن عبد العزيز</u>
<u>شقراء</u>	<u>جامعة شقراء</u>
<u>المجمعة</u>	<u>جامعة المجمعة</u>
<u>الرياض</u>	<u>الجامعة السعودية الالكترونية</u>
<u>حفر الباطن</u>	<u>جامعة حفر الباطن</u>
<u>جده</u>	<u>جامعة جده</u>
<u>بيشة</u>	<u>جامعة بيشة</u>

واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية :

التوسع الكمي في انتشار التعليم الجامعي في مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها أتاح فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب في مناطقهم وذلك تمشيا مع الخطط التنموية، هذا التوسع ماكان ليتم إلا بمواكبة تمويل ضخم يفي بمصروفات الجامعات السعودية

المتزايدة وقد أدركت الجهات المشرفة على الجامعات في المملكة العربية السعودية أهمية دعم الجامعات مادياً فعملت على تخصيص ميزانيات للجامعات تتزايد سنوياً ("وزارة التعليم، ١٤٣٨ هـ) وقد تضاعفت الميزانيات المعتمدة للجامعات في المملكة العربية السعودية حيث بلغت مخصصات الجامعات خلال عشرة أعوام (من عام ٢٠٠٦ م حتى عام ٢٠١٥ م) ٣٥٤.٦ مليار ريال (إحصائيات وزارة التعليم، ٢٠١٦) هذا الإنفاق السخي من الدولة لقناعتها التامة بأن الاستثمار الأمثل يكون في تنمية رأس المال البشري من أجل أن يسهم في تحقيق التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية، وترجمة للسياسة الاستشرافية الطموحة والمتوازنة التي انتهجها المملكة العربية السعودية في بناء وتنمية رأس المال البشري، هذا التمويل يعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي ويقتص جزء كبير من الميزانية العامة للدولة الذي يمثل النفط المصدر الأساسي لها ويخضع هذا التمويل ومقداره واستمراره للتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط وفي حال انخفاض هذه الأسعار سيؤدي إلى نقص في تمويل الجامعات السعودية وهذا ربما يحد من أدوار التي تقوم بها الجامعات ويؤدي إلى ضعف كفاءة المخرجات التعليمية، ويؤيد ذلك ما أورده (الشنيقي، ٢٠١٨) في دراسته حيث يقول " في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي تعاني منها المملكة في الوقت الحاضر، فإنه لا يمكن الاستمرار في نمط التمويل ذاته، واعتماد تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على الحكومة كمصدر أساس " لذا فإن اعتماد الجامعات السعودية الحكومية في تسيير برامجها وتنفيذ خططها على رعاية الدولة وتمويله لها يحتاج إلى إعادة النظر في ذلك، خاصة عندما نجد التوجه الآن للدولة هو ترشيد الإنفاق في مجالات عدة ومنها مجال دعم الجامعات لذا فإن قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه مسيري التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية لأن تمويل الإنفاق على

التعليم الجامعي أصبح يشكل عبئاً كبيراً وضغطاً على الميزانية العامة للدولة وهذا ماتنادي به رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ من تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي وإدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية.

رؤية المملكة ٢٠٣٠

بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أعد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بحيث تكون المرجع الأساسي للتنمية في المستقبل في جلسة مجلس الوزراء التي عقده في يوم الاثنين الثامن عشر من شهر رجب لعام ١٤٣٧هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله تم النظر في مشروع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وقد قرر ما يلي: أولاً: الموافقة على رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، الصادر في شأنها قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. ثانياً: قيام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ الرؤية ومتابعة ذلك.

لذا فان جميع المشاريع التنموية في المستقبل تعد لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦) وقد قامت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على مرتكزات مهمة هي قوة المملكة العربية السعودية الاستثمارية وموقعها الاستراتيجي وعمقها العربي والإسلامي" و تضمنت الرؤية أهداف وبرامج طموحة وتنوع في مصادر الدخل والعمل على تحقيق التنمية المستدامة (الهاجري، ٢٠١٧) وتعمل الرؤية على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي لاقتصاد المملكة وتحفيز النمو الشامل للاقتصاد الغير نفطي ومشاركة

القطاع الخاص بشكل كبير في النمو الاقتصادي، ولتنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تم إطلاق برنامج ضخم من قبل وزارة المالية لتحقيق التوازن المالي لتحقيق استدامة مالية من خلال مجموعة من البرامج متوسطة المدى لها سقف ميزانية محددة وكذلك سقف الصرف وهذا يشمل جميع الجهات الحكومية بما فيها القطاع التعليمي وأكدت على حسن إدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية والعمل على تحصيل إيرادات الدولة واستثمار الأصول المملوكة للدولة باحترافية وشفافية و تحقيق مؤشرات أداء عالية في الأداء. ولقد حظي التعليم في هذه الرؤية بأهمية كبرى لأنه يمثل محور التقدم والتطور في فكر وقدرات ومهارات الشباب السعودي في إدارة الاقتصاد مستقبلاً. ولقد جاءت الرؤية بخطة تطوير تركز على حزمة متكاملة من البرامج لتطوير البيئة التعليمية ومواكبة خطط التنمية، ويأتي في صدارتها تحديث شامل للمناهج وأداء المعلمين وتحسن البيئة المدرسية للتحفيز على التطوير والإبداع، والتركيز على تطوير طرق التدريس وتوفير كل الإمكانيات للمعلمين. كما أن حكومة المملكة العربية السعودية سعت لإحداث تحول وطني مدروس في اقتصادها وبرامج عملها، والذي يعتمد على فكر معرفي يؤمن بالإنسان وقدراته ومهاراته ومستوى تعليمه، ليسهم في تحويل اقتصادها من الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إلى اقتصاد يعتمد على العقول والمهارة، والاعتماد على المصادر الآمنة والموثوقة والبرامج والمشاريع المعززة للفرص الاستثمارية والمولدة للفرص الوظيفية.

وفقاً لما جاء في مجلة رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)، فإن هناك مجموعة من الالتزامات والأهداف التي تتضمنها الرؤية وهي كالتالي (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٩):

١. السعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

٢. تطوير التعليم العام.
 ٣. توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.
 ٤. إعادة التأهيل ومرونة التنقل بين المسارات التعليمية.
 ٥. أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل ٢٠٠ جامعة دولية.
 ٦. أن يحرز الطلاب نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي.
- وشملت رؤية المملكة ٢٠٣٠ نظرة شاملة لقطاع التعليم تبدأ بتطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها لتمكين المدرسة من التعاون مع الأسرة وبناء شخصيات قيادية. واستحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية والتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية وتأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتطوير المناهج الدراسية (هادية اليامي، ٢٠١٨).

الدراسات السابقة

وأكدت على ذلك العديد من الدراسات

- دراسة (امينة الدمخ، ٢٠١٩)

والتي هدفت الى وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم فى المملكة العربية السعودية والتعرف على أهداف ومبررات ومنطلقات التصور وألية التنفيذ للتصور المقترح لتطوير نظام تمويل فى المملكة العربية السعودية منبثقة من رؤية السعودية ٢٠٣٠ والتي تنص على سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومنتطلبات سوق العمل وتم بناء التصور المقترح وفق نموذج (SWOT) وفق منهجية علمية، وخرجت النتائج

تؤكد على إقتصار نشاط المؤسسات التعليمية بالمملكة على الجانب التعليمي والأكاديمي في خلق فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المثمرة

- دراسة (هادية اليامي، ٢٠١٨)

هدف هذا البحث إلى إعداد استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من أجل تطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها. وتمثلت منهجية البحث بالمنهج الوصفي التحليلي الوثائقي المقارن، واتخذت أداة المسح والتحليل الشامل للمصادر الأولية والثانوية حول الموضوع، وذلك عن طريق استعراض الأدبيات السابقة والأطر النظرية ذات الصلة، حيث قامت الباحثة بتحديد أوجه القوة والفرص المتاحة وتحديد أوجه الضعف والتحديات الحالية والمستقبلية. كما استعانت الباحثة بالخطط الاستراتيجية والأهداف الدورية للوزارة إلى جانب أهداف برنامج التحول الوطني الخاصة بالتعليم. وتوصل البحث إلى العديد من القضايا والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمستقبل التعليم بالمملكة والتي تم تقديمها بشكل مبسط وواضح وجاهزة للتطبيق العملي. وفي الختام قدمت الباحثة آلية لتنفيذ وتطبيق الرؤية على أرض الواقع بطريقة عملية بما يحقق الأهداف المصممة لأجلها.

- دراسة المناقش والسالم ٢٠١٨

بعنوان تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود في ضوء تجربة جامعة أكسفورد هدفت الدراسة إلى الاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد في التمويل لتنويع مصادر تمويل جامعة الملك سعود وتوصلت الدراسة إلى : أن أهم معوقات تطبيق تجربة جامعة أكسفورد في التمويل في جامعة الملك سعود هو ضعف استثمارات القطاع الخاص في مجالات التعليم وغياب التشجيع الحكومي في التعاون بين القطاع الخاص و الحكومي.

- دراسة الماجد ٢٠١٧

بعنوان تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة والوقوف على أبرز التجارب العالمية في تطبيق نموذج الجامعة المنتجة. وتوصلت الدراسة إلى : أن التعليم الجامعي يعاني من وجود معوقات عدة في تمويلها من أبرزها المعوق الإداري.

- دراسة بلتاجي ٢٠١٥

بعنوان تمويل التعليم العالي في مصر، المشاكل والبدائل المقترحة. هدفت الدراسة إلى عرض مشاكل تمويل التعليم العالي في مصر وإيجاد بدائل مقترحة للتمويل وتوصلت إلى : أهمية العمل على تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم العالي في مصر وكذلك تحفيز رجال الأعمال لإنشاء جامعات تقدم خدمات تعليمية ذات جودة عالية.

دراسة (الجميبي ٢٠١٥)

بعنوان الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي والتعرف على النموذج البريطاني في تمويل الجامعات البريطانية. هدفت إلى التعرف على أهم مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، والتعرف على الاتجاهات العالمية المعاصرة في طريقة تمويل التعليم الجامعي. وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن الاستفادة من النموذج البريطاني في تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.

دراسة الهادي ٢٠١١

بعنوان: رؤية إستراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات منخفضة. هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات منخفضة وتوصلت الدراسة إلى : انه كل ما كانت الجامعة

منتجة ساعد ذلك نحو الانفتاح على مجتمعها واستطاعت الجامعة أن تنشئ علاقة تعاون مبنية على تبادل المنافع بينها وبين المؤسسات المختلفة في المجتمع.

- دراسة العجمي ٢٠١٠

بعنوان بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدولة الكويت في ضوء تجارب بعض الدولهدفت الدراسة إلى معرفة البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في دولة الكويت في ضوء تجارب بعض الدول. وتوصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لاستجابات أفراد العينة وفقا لمتغير الدرجة العلمية، ولمتغير الجنس.

- دراسة عامر ٢٠٠٦

بعنوان : تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة) هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة للدول المتقدمة. وتوصلت إلى ضرورة إيجاد مصادر متنوعة لتمويل التعليم الجامعي وعدم الاعتماد فقط على التمويل الحكومي للجامعات وتطبيق تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة واستقطاب رجال الأعمال في التمويل من خلال البرامج التي تطرحها الجامعات

- دراسة رابطة الجامعات الأوروبية (The European University Association, 2011)

هدفت الدراسة إلى إمداد رؤساء الجامعات بأفضل الممارسات الإبداعية لتطوير استراتيجيات تنوع مصادر الدخل وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير قوي لجامعة لوفين في خططها التمويلية ناتجة من البحوث العلمية التي أجرتها بالتعاون مع قطاع الأعمال.

- دراسة Marsikova 2005

هدفت الدراسة إلى معرفة قياس عائدات التعليم العالي من البرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعات في جمهورية التشيك وتوصلت إلى أن هناك عائدات مالية عالية جراء الاستثمار في البرامج الأكاديمية بالجامعات تراوحت نسبتها ما بين ١٠٪ إلى ٣٠٪ من تلك البرامج.

التعليق على الدراسات السابقة :

وباستعراض الدراسات السابقة نجد إن هناك اختلاف بين مجال هذه الدراسة والدراسات السابقة فنجد أن دراسة (المنقاش والسالم ٢٠١٨) هدفها الاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد في تمويل جامعة الملك سعود فقط، أما دراسة (الماجد ٢٠١٧) فهذهت إلى التوصل إلى بدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، أما دراسة (بلتاجي ٢٠١٥) هدفها معرفة مشاكل تمويل الجامعات في مصر وبدائل تمويلها، بينما نجد أن دراسة (الجميبي ٢٠١٥) هدفها التعرف على أهم مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، والتعرف على الاتجاهات العالمية المعاصرة في طريقة تمويل التعليم الجامعي، أما (دراسة الهادي ٢٠١١) هدفها وضع استراتيجية مقترحة لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات منخفضة، بينما كان هدفها دراسة (العجمي ٢٠١٠) الوصول إلى بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدولة الكويت في ضوء تجارب بعض الدول، أما دراسة (عامر ٢٠٠٦) فكان هدفها وضع تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة للدول المتقدمة، أما دراسة رابطة الجامعات الأوروبية (The European University Association, 2011) فكان هدفها إمداد رؤساء الجامعات بأفضل الممارسات الإبداعية لتطوير استراتيجيات تنويع

مصادر الدخل بينما نجد أن دراسة (2005 Marsikova) كان هدفها معرفة قياس عائدات التعليم العالي من البرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعات في جمهورية التشيك، بينما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها اهتمت وركزت على وضع تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

- أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :
- اشتركت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في مجال البحث العام وهو البحث عن مصادر تمويلية للتعليم الجامعي.
- تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في المنهج حيث تم استخدام المنهج التحليلي بشكل عام.

- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة -
- يتم الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية والاستفادة من بعض مراجع تلك الدراسات.
- الاستفادة منها في تحديد منهج الدراسة.
- تستكمل هذه الدراسة بمشيئة الله الجوانب التي لم يتم استيفاؤها في الدراسات السابقة.

- أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في حدها الموضوعي من خلال التعرف على واقع تمويل الجامعات السعودية ومن ثم وضع تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

محاور التصور المقترح

- الاعتماد
- المصادر
- التنفيذ



شكل يوضح محاور للتصور لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة

العربية السعودية ٢٠٣٠

الاعتماد ويشمل اعتماد تمويل الجامعات في المملكة العربية السعودية في تمويلها على أسس مبتكرة المصادر ويشمل إيجاد آليات ومصادر تمويلية أخرى يسهم في دعم أنشطة وبرامج الجامعات واستمراريتها التنفيذ ويشمل سن لوائح وقواعد تعمل على إتاحة

الفرصة للجامعات لتنمية مواردها المالية وفق ضوابط محددة تبني على أساس رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

متطلبات تطبيق التصور وارتباطها برؤية السعودية ٢٠٣٠

م	المحور	متطلبات التطبيق	رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠
١	الاعتماد	(١) ويشمل اعتماد تمويل الجامعات في المملكة العربية السعودية في تمويلها على أسس مبتكرة (٢) العمل على تخصيص التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وفق ضوابط محددة ويحقق أهداف التعليم العالي بما يتناسب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.	العمل على التخلص من الفارق الكبير ما بين ناتج العملية التعليمية، ومتطلبات العمل في السوق السعودي.
٢	المصادر	(١) ويشمل إيجاد أليات ومصادر تمويلية أخرى يسهم في دعم أنشطة وبرامج الجامعات واستمراريتها (٢) استثمار مرافق الجامعات السعودية في غير أوقات العمل لعقد الدورات التدريبية وورش العمل بما يعود على الجامعة بمردود مادي. (٣) تحصيل رسوم دراسية من	<ul style="list-style-type: none"> تطوير المنظومة التعليمية بجميع عناصرها ومفرداتها. تنمية المهارات والقدرات التي تُساعد الطلاب على معرفة الوظيفة أو المهنة المناسبة

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠	متطلبات التطبيق	المحور	م
	<p>الطلاب مقابل الخدمات التعليمية التي توفرها الجامعات.</p> <p>(٤) التوسع في الاستثمار في مجال الاستشارات والبحث العلمي ويكون من خلال التالي :</p> <p>أ- تعمل الجامعات على إنشاء مراكز بحثية ذات قيمة عالية تستفيد منها مؤسسات المجتمع.</p> <p>ب- توجيه بوصلة البحث العلمي بما يتناسب مع رغبات واحتياج القطاع الخاص.</p> <p>ج- عقد شراكات مع القطاع الخاص لتمويل البحوث والدراسات ويكون القطاع الخاص راعي لها.</p> <p>(٥) العمل على استثمار الدراسات الاستشارية التي تقدمها الجامعات وتسويقها بشكل احترافي بحيث يكون لها مردود اقتصادي يعود على الجامعة.</p> <p>(٦) التوسع في مشاريع الأوقاف التعليمية وتيسير إجراءاتها باحترافية وفكر اقتصادي (الاستفادة</p>		

م	المحور	متطلبات التطبيق	رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠
		<p>من تجربة جامعة الملك سعود وتطويرها) بشرط أن يصاحب ذلك : (٧) إنشاء هياكل إدارية تدير الوقف بفكر اقتصادي استثماري وشفافية تامة. (٨) تطوير النظام المحاسبي والمالي وتيسير إجراءاته لاستثمار الأوقاف بشكل جيد.</p>	
٣	التنفيذ	<p>١. ويشمل سن لوائح وقواعد تعمل على إتاحة الفرصة للجامعات لتنمية مواردها المالية وفق ضوابط محددة تبني على أساس رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ٢. إنشاء صندوق تطوعي يسهم فيه الأفراد والقطاع الخاص يسهم في تمويل الجامعات. ٣. رفع مستوى الخدمات التعليمية لترتقي للمستوى العالمي واستثمار ذلك في جذب الطلاب من خارج المملكة العربية السعودية للالتحاق بالجامعات برسوم مالية. ٤. التوسع في البرامج</p>	مراقبة ومتابعة الأداء، من خلال قياس مؤشر التنمية التعليمية، وإدخال التعديلات

م	المحور	متطلبات التطبيق	رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠
		<p>التعليمية المدفوعة بالكامل من قبل الطلاب بمختلف أنواعها (بكالوريوس، دبلوم، ماجستير، دكتوراه)</p> <p>٥. ١٠. التنوع في البرامج التي تطرحها عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر وإدارة هذه البرامج باحترافية والتسويق لها وفيما يعرض ويتوافق مع متطلبات سوق العمل.</p> <p>٦. ١١. العمل على استثمار المعرفة الموجودة لدى أعضاء هيئة التدريس وتوجيهها إلى الوجهة الصحيحة التي تعود بالفائدة المادية على الجامعة وعضو هيئة التدريس.</p> <p>٧. ١٢. إنشاء إدارة في الجامعة تهتم بالتسويق للبرامج المطروحة التي تقدمها الجامعة وتقديمها بصورة احترافية واقتصادية.</p> <p>٨. ١٣. العمل على استقطاب</p>	

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠	متطلبات التطبيق	المحور	م
	<p>الطلاب المميزين والاستفادة منهم في دعم وتسويق أنشطة الجامعة من خلال أفكارهم الإبداعية.</p> <p>٩. عقد شراكات مع الجامعات العالمية والاستفادة منها في تقديم برامج تعليمية بمقابل مادي.</p> <p>١٠. الاستثمار في مجال البحوث التطبيقية التي يحتاجها القطاع الخاص.</p> <p>١١. العمل على تسويق المؤتمرات والندوات وإيجاد الرعاية لها واستثمار ذلك في دعم برامج وأنشطة الجامعة.</p> <p>١٢. العمل على استثمار براءات الاختراع الخاصة بالطلاب وتسجيلها والاستفادة منها في إيجاد رعاية من القطاع الخاص.</p> <p>١٣. التوسع في استقطاب الكراسي العلمية والعمل على تطويرها واستثمار العائد بشكل في تمويل برامج الجامعة.</p>		

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠	متطلبات التطبيق	المحور	م
	<p>١٤ . الاستفادة من المعامل والمختبرات الجامعية واستثمارها من قبل القطاع الخاص.</p> <p>١٥ . العمل على منح صلاحيات أكثر لمجالس الكليات في تنمية الموارد الذاتية للكلية تحت منظومة الجامعة وبإشراف فريق اقتصادي محترف من إدارة الجامعة.</p> <p>١٦ . التوسع في قبول المنح والهبات الجامعية واستثمارها من قبل فريق اقتصادي متخصص.</p> <p>١٧ . تقوم الجامعات بعرض مشاريعها ودراساتها في كل عام ومراجعة نسبة إسهام القطاع الخاص.</p> <p>١٨ . استقطاب رجال الأعمال ودعوتهم لحضور مناسبات الجامعية بحيث تكون تحت رعايتهم والاستفادة من حضورهم لتسويق بعض المشاريع الجامعية.</p> <p>١٩ . العمل باستمرار على مراجعة اللوائح والأنظمة التي قد</p>		

م	المحور	متطلبات التطبيق	رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠
		<p>تحد من إسهام القطاع الخاص في تمويل برامج وأنشطة الجامعات. ٢٠ . تشريع قوانين وأنظمة محفزة للشركات والمؤسسات تشجعهم على الاستثمار في برامج الجامعات بما يعود على الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص بالنفع والفائدة.</p> <p>٢١ . أخيرا لا بد أن يكون هناك قدرات وكفاءات إدارية تستطيع أن تدير العمل بصورة وبفكر احترافي وتوزيع موارد الجامعة بشكل اقتصادي وشفافية عالية.</p>	

أهداف التصور المقترح

- (١) العمل على تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي أكدت على ضرورة التوازن المالي واستثمار الأصول المملوكة للدولة باحترافية وشفافية وتحقيق مؤشرات أداء عالية في الأداء.
- (٢) تغيير نظرة المجتمع للجامعات بحيث تكون جامعات إنتاجية تستطيع أن توفر احتياجاتها المالي من خلال استثمار إمكاناتها البشرية والمادية والعينية.

- ٣) مواكبة التغيرات والتحولات العالمية في تمويل التعليم الجامعي.
- ٤) إنشاء شركات مجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص.
- ٥) تفعيل اللوائح والأنظمة المنظمة لتنمية إيرادات الجامعات والمقررة في لائحة نظام الجامعات السعودية.
- ٦) العمل على إيجاد بدائل تمويلية مستمرة للجامعات في المملكة العربية السعودية.
- ٧) تقليل نسبة اعتماد الجامعات السعودية على التمويل الحكومي نظراً للتغيرات الاقتصادية العالمية.
- ٨) الاستفادة الكاملة من المنشآت والمرافق الجامعية.
- ٩) العمل على تطبيق نموذج الجامعة المنتجة.
- ١٠) ضمان الاستثمار الأمثل للموارد المالية للجامعات السعودية.
- ١١) تخفيف العبء على ميزانية الدولة من خلال تقليل الدعم الحكومي للجامعات.
- ١٢) إخراج الجامعات من عزلتها وفتح أبوابها للاستثمار وعقد شركات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع بمختلف أنواعها ومنح الكليات صلاحيات في ذلك.

معوقات تطبيق التصور

- ١) الساعات التدريسية للعاملين في الميدان على حساب الساعات التدريسية.
- ٢) اقتصار دور الجامعة على الطلاب داخل المبنى فقط.
- ٣) إسناد تدريس بعض المواد لغير المتخصصين.
- ٤) الهدر المتمثل في الرسوب والتسرب.
- ٥) ضعف الرقابة والمحاسبية وتقييم الأداء.

- ٦) ضعف التنمية المهنية للعاملين في الميدان.
- ٧) تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية.
- ٨) ضعف المهارات خصوصاً مهارات التفكير الناقد للطلاب.
- ٩) ضعف البيئة التعليمية المحفزة على الابداع والابتكار.
- ١٠) الصورة النمطية السلبية تجاه مهنة التعليم.
- ١١) ضعف بيئة الاستثمار في التعليم الأهلي وغياب الخدمات التي تدعم قيام صناعة تعليم مزدهر.
- ١٢) ضعف الهياكل التنظيمية.
- ١٣) قصور الخطط (وجود فجوة بين التنظير والتطبيق)
- ١٤) محدودية الطاقة الاستيعابية. وزيادة الطلب على التعليم
- ١٥) الاعتماد على التمويل الحكومي.
- ١٦) انخفاض مستوى توظيف تقنية المعلومات.
- ١٧) البيروقراطية وقلة الصلاحيات الممنوحة.
- ١٨) ارتفاع معدل نسبة طالب إلى أستاذ عن المعدلات العالمية في الدول الرائدة في التعليم.

توصيات الدراسة :

١. ضرورة تنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.
٢. العمل على سن مزيد من الأنظمة التشريعات تساهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية.
٣. تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في تمويل الجامعات.
٤. الاستفادة من التجارب العالمية في مجال تمويل الجامعات.

٥. الاهتمام بمراكز الأبحاث وتطويرها والتركيز على الأبحاث التطبيقية واستثمارها في تمويل الجامعات.
٦. تبسيط الإجراءات والأنظمة الإدارية ومنح صلاحيات أوسع لمدرء الجامعات في مجال تمويل الجامعات.
٧. إعادة النظر في أهداف التعليم ومبادراته بما يخدم برنامج التحول الوطني ويحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
٨. التنشئة الاجتماعية والمتوافقة مع التربية الأسرية والتكامل بين دور الأسرة والمدرسة.
٩. تمهين التعليم لرفع مكانة التعليم والمعلم.
١٠. الانتهاء من نظام رخص ممارسة مهنة التعليم.
١١. إعادة النظر في محتويات وأهداف المقررات الدراسية في جميع المراحل وفقاً للمستجدات والمتطلبات المستقبلية.
١٢. إعداد منهج تعليمي مقنن يحقق التنشئة الاجتماعية وأنماط التفكير والمهارات قائم على احتياجات المتعلم والمجتمع.
١٣. تطوير المرحلة الثانوية واستحداث الثانوية المهنية لتوجه المتعلم لسوق العمل بما يوائم رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
١٤. إعادة تأهيل المعلمين ومعلم المرحلة الابتدائية بشكل خاص وفق الأسس والمعايير التربوية ومتطلبات العصر الحديث.
١٥. استحداث جمعيات تربوية لتقديم البحوث والاستشارات والندوات التي تصب في مصلحة تقويم التعليم بالمملكة.

١٦. إعادة النظر في عملية إعداد المعلمين بكليات التربية ويكون قائم على منظور الأدوار الجديدة.
١٧. إعادة النظر في برامج تدريب المعلمين وتكون تحت إشراف كليات التربية أو مراكز تدريب تابعة لها بما يحقق التكامل بين التعليم العام والعالي.
١٨. توحيد الرؤى والسياسات للتعليم العام والعالي بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.
١٩. تبني الشراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة المختلفة لدعم برامج التعليم العام والعالي.
٢٠. إعطاء الجامعات وإدارات التعليم الاستقلالية والحرية المالية والأكاديمية، والإدارية.
٢١. استفادة التعليم العالي من الخبرات والكفاءات في التعليم العام، واستفادة التعليم العام من نتائج البحوث من التعليم العالي.
٢٢. تطوير نظام الحوكمة وتطبيق المسألة والمحاسبية.
٢٣. التقليل من المركزية وإعطاء مزيد من الصلاحيات.
٢٤. الاهتمام بالبنية التحتية لكل من المدارس والجامعات بحيث تكون من المؤسسات الرائدة.

دراسات مستقبلية

من خلال الدراسة الحالية يقترح الباحث دراسات وبحوث حول الموضوعات التالية:-

١. من خلال رصد الواقع وحصر الماضي، واستشراف المستقبل، يمكننا أن نرى تطوير التعليم السعودي عن طريق تطبيق نظرية تعديل السلم التعليمي وتطوير المناهج وتغيير التعليم المتوسط تغييراً جذرياً، زيادة التخصصات

- في التعليم الثانوي (عامة-مهنية- تقنية- متخصصة)، وإيجاد تعاون بين التعليم الثانوي والعالى، وجعل المدرسة فصول ومعامل ومضامير نشاط. وإدخال التعليم المهني في المرحلة الثانوية بحيث تصبح المرحلة الثانوية، متنوعة ومتخصصة، مما يؤهل حاملها للانخراط في سوق العمل.
٢. تجديد وتغيير الرؤى والسياسات، وتقويمها باستمرار هو العلامة البارزة على السير في الاتجاه الصحيح.
٣. الاستفادة من دمج التعليم الفني مع التعليم العام والعالى، بحيث يتم إعطاء الاستقلالية والحرية المالية، والإدارية والأكاديمية، للجامعات، ولإدارات المناطق، بحيث يعين لكل إدارة مدير، ويرتبط تنظيمياً بالوزير، بحيث تكون الرؤى والتوجهات واحدة.
٤. تقليص وتقويض إدارة التعليم في مناطق المملكة، بحيث تكون لديها ٥ إدارات تعليم مستقلة، وهي الوسطى والجنوبية والشمالية والجنوبية والشرقية، بحيث يتم إعطاء كل إدارة صلاحيات، تراعي فيها طبيعة المنطقة الجغرافية والثقافية.
٥. العناية بالمعلم ثم المعلم، فهو الركيزة الأساسية للتطوير، فالمعلم الصالح أهم من المبنى النموذجي والعمل والمنهج.
٦. توفير أجهزة الحاسوب التي من شأنها أن تساعد على تطور التعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء المملكة (٢٠٣٠).
٧. تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع متماسك ومنتج علمياً من خلال تعزيز دور الأسرة.

٨. استحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية.
٩. تخصيص عدد محدد من الحصص اليومية غير المرهقة للطلاب سواء في التعليم العام أو التعليم العالي.
١٠. ضرورة انتهاز الطلاب الفرص المقدمة إليهم من إدارة المؤسسة التعليمية خاصتهم والتي من شأنها أن تفتح المجال لهم للابتكار والتفكير المبدع.
١١. إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، ومساعدتهم في بناء شخصيات أطفالهم ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم.

المراجع :

١. أمينة الدمخ (٢٠١٩). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. رابطة التربويين العرب. ١١٠ع. ص ص ٢٣ - ٤٢
٢. هادية اليامي (٢٠١٨). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. مجلة العلوم التربوية والنفسية. مج ٢، ع ٢٦. ص ص ٣٢ - ٤٩
٣. امل الحربي (٢٠١٧). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. مجلة العلوم التربوية. جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز. مج ٢، ع ١٤.
٤. بلتاجي، مروة (٢٠١٥). تمويل التعليم العالي في مصر المشاكل والبدائل المقترحة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
٥. بنت سعد نوال الطويرقي (٢٠١٢) : مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات العربية وعلم النفس، العدد ٢٤ ج ١، دار أسيب للنشر.السعودية.
٦. البحيري، السيد (٢٠٠٤) تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة، دراسة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.
٧. الثبيتي مليجان (٢٠٠٠) الجامعات نشأتها مفهومها وظائفها " دراسة وصفية تحليلية " المجلة التربوية، جامعة الكويت، الكويت.
٨. الجمعي، وفاء (٢٠١٥)الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي النموذج البريطاني في تمويل الجامعات البريطانية رؤية نظرية، دراسة منشورة، عالم التربية، مصر.
٩. الخشاب، عبدالاله والعناد، مجذاب (٢٠٠١) التمويل الذاتي للتعليم العالي في الدول النامية وتوجهاته مع التركيز علي تجربة جامعة بغداد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط١، العراق.
١٠. السبيعي، عبد الله (١٤٢٩) التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، دار الجامعة الجديدة، جمهورية مصر العربية.

١١. ساكر محمد (٢٠٠٦) محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
١٢. الصوفي، عدنان عبدالفتاح محمد(١٤١٨) تنوع مصادر تمويل التعليم العالي ورقة عمل مقدمة الي ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رؤي مستقبلية للقرن الحادي والعشرين.
١٣. شريفة شامي (٢٠١٨). واقع ومستقبل الإنفاق وتمويل التعليم فى المملكة العربية السعودية. مجلة الخدمة الإجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين. ٥٩٤، ج٤. ص ص ٤٠ - ٦٢
١٤. عمرو عذب (٢٠١٧). تمويل التعليم بين المجانية والخصخصة. سلسلة مقالات بوابه التعليم. مصر
١٥. عامر، طارق (٢٠٠٦) تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، دراسة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية - جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر.
١٦. عيسان، صالحه (٢٠١٦) آليات مقترحة لتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان بالإفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية، مصر.
١٧. عون، وفاء (١٤٣١) ، تصور مقترح لنظ تمويل التعليم العالي لأهلي، بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
١٨. بنت سعد نوال الطويرقي (٢٠١٢) : مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات العربية وعلم النفس، العدد ٢٤ ج ١، دار أسيب للنشر. السعودية.
١٩. عبد الودودمكروم (2003 قراءات في التربية، ط1 ، دراسات وبحوث، الشافعي للطباعة والنشر، المنصورة، جمهورية مصر العربية.

٢٠. عبدالله عبدالعزيز الهلاوى (٢٠٠٠). الاتجاهات حول الانفاق على التعليم العالي والحوار المطلوب. المجلة التربوية. الكويت.
٢١. العتيبي، بدر (٢٠١٥) تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية: تصور مقترح لحالة جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
٢٢. العجمي، حجاج (٢٠١٠) بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدولة الكويت في ضوء تجارب بعض الدول، مجلة كلية التربية، عين شمس، جمهورية مصر العربية.
٢٣. العتيبي، فهد (١٤٢٥) إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. رسالة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
٢٤. عبيدات، ذوقان عبد الله وآخرون (١٤٢٨هـ) البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، الطبعة العاشرة، دار الفكر، عمان، الأردن.
٢٥. الفوزان، هيا (٢٠١٨) مستقبل جامعة شقراء وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ تصور مقترح، دراسة منشورة في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق.
٢٦. المعجم الوسيط (١٩٩٨م) إصدار مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة.
٢٧. مينا ، فايز (٢٠٠١) التعليم العالي في مصر التطور وبدائل المستقبل ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة،، ٢٠٠١ ، جمهورية مصر العربية.
٢٨. الماجد، ابتسام (٢٠١٧) تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة للدراسات التربوية والنفسية، المدينة المنورة.
٢٩. مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، (٢٠١٦) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٣٠. مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، (٢٠١٦) برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٣١. مركز إحصاءات التعليم العالي، إحصاءات العام الجامعي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ
٣٢. المالكي، عبد الله (٢٠١٣) بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية، المجلة السعودية، مجلة علمية متخصصة، العدد العاشر، المملكة العربية السعودية.
٣٣. المنقاش، سارة و السالم، منال (٢٠١٨) الأوقاف التعليمية كمصدر لتمويل التعليم في التاريخ إلا سلامي، دراسة منشورة في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
٣٤. محمد مخلص (٢٠١٧). تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. جامعة العلوم والتكنولوجيا. مج ١٠، ع ٢٧. ص ٣ - ٣٢.
٣٥. وزارة المالية (١٤٤٠هـ) ميزانية العام المالي ٢٠١٨. مسترجع من: <https://www.mof.gov.sa>
٣٦. وزارة التعليم (٢٠١٧). وزير التعليم: نعمل على ترشيد الإنفاق وتطبيق أعلى معايير المساءلة. مسترجع من <https://www.moe.gov.sa/ar/news/Pages/e-funding.aspx>.
٣٧. الهادي، شرف (٢٠١١) رؤية إستراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات منخفضة، دراسة منشورة مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.
٣٨. الهاجري، عبدالعزيز (٢٠١٧) التوجهات المستقبلية لجامعة الملك خالد في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، مؤتمر
٣٩. دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠، المنعقد في الفترة من ١١-١٢ يناير ٢٠١٧، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

٤٠ . وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠ (٢٠١٦). رؤية المملكة ٢٠٣٠، الرياض، برنامج رؤية المملكة العربية السعودية.

٤١. رؤية المملكة ٢٠٣٠، <http://vision2030.gov.sa/download/file/fid/422>

المراجع الاجنبية :

42. Marsikova, Katerina. 2005. Human Capital Investment in Higher Education: Empirical Evidence of Expected Earning in The Czech Republic. Technical University of Liberec, Faculty of Economics, Czech.
43. Spoth, Richard and Others: prosper Community university partenership model for public education systems,
44. Prevention Science, Vol.5, No.1, 2004.
45. Salerno, Carol (2004) Public money and private provider: Funding Charles and national patters in four
46. countries. Journal of higher education 48, 101-130.
47. The European University Association (EUA). (13-14. SPT. 2010). Towards Financially Sustainable Universities II: Diversifying Income Streams. University of Bologna, Italy. Conference report, pp. (1-7).